الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاحد

١٦-١٧-١٨ ذو جمادى الاولى ١٤٣٩ -٠٢-٠٣-٠٤ فبراير ٢٠١٨

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٢
حقوق الإنشان في العالم	١٥

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

٢٥ ألف زائرة لمعرض "الثقافة العدلية" في محطته الأولى

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

أسدلت وزارة العدل أمس (السبت) الستار على أول معارضها للثقافة العدلية التي تستهدف تثقيف الأسر عموماً والنساء خصوصا، وارتاد المعرض في نسخته الأولى في الرياض حوالى ٢٥ ألف زائرة وزائر. فيما سيتنقل في مواقع جديدة في الرياض، وكذلك إلى بعض مدن المملكة وفق جدول زمني.

وقال المشرف العام على الإعلام والاتصال المؤسسي في الوزارة ماجد الخميس: «إن المعرض الذي انطلق يوم الخميس الماضي، يهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى النساء خصوصاً والأسرة عموما، لنشر الوعي الشرعي والحقوقي بينهن.«

وأضاف: «تضمن المعرض أربع منصات رئيسة، هي: المعرفة، والخدمات، والصلح، والأنظمة، مشيراً إلى ان الاختصاصيات القانونيات المشغلات للمعرض أجبن عن أسئلة الزوار، وقدمت منصة المعرفة المعلومات الأساسية لزيادة الوعي والتثقيف في قضايا الأحول الشخصية، فيما عرفت منصة الخدمات بمجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة.«

وأشار الخميس إلى أن منصة الصلح كان تركيزها على تثقيف الزوار وتوعيتهم بأهمية تسوية الخلافات قبل وصولها إلى أروقة القضاء، فيما تضمنت منصة الأنظمة مجموعة من الأنظمة العدلية للتعريف بها وشرح آليات الاستفادة منها ودورها في حماية المرأة والطفل من الاستغلال والإيذاء، كذلك وفرت الوزارة متحدثات باللغة الإنكليزية لخدمة زائرات المعرض من غير الناطقات بالعربية.

وبين أن المعرض شهد إقبالاً متصاعداً على مدى الأيام الثلاثة، إذ عملت المشاركات في المعرض من القانونيات على شرح الأنظمة والخدمات العدلية وقضايا الأحوال الشخصية ذات العلاقة بالمرأة، إضافة إلى شرح مراحل الصلح وكيف أن مكاتب الصلح الموجودة في المحاكم يمكنها الإسهام في حل المشكلات الأسرية خصوصاً قبل أن تصل إلى مجلس القاضي.

وكانت الوزارة أطلقت المعرض لإتاحة الفرصة للمرأة لإيصال الجوانب المتعلقة باهتماماتها القانونية لبنات جنسها، وتبصيرها بحقوقها الشرعية، وآلياتها عبر منظومة متكاملة من الخدمات التي وفرتها الوزارة من خلال بوابتها الإلكترونية، وفي محاكمها ومكاتب العدل التابعة لها في أنحاء المملكة.

"متسوق سري" يرصد أداء الأجهزة الحكومية ويرفع تقارير عنه إلى الجهات العُليا

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

كشف المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة أنه أطلق «متسوقاً سرياً» لقياس مستوى جودة الخدمات ورضا المستفيدين، يتولى رفع تقارير عن نتائج القياس إلى الجهات العُليا. وقال المدير العام المكلف للمركز المهندس حسام الدين المدني لـ«الحياة»: «إن المركز يقيس أداء الأجهزة الحكومية والوزارات والهيئات العامة والصناديق والأجهزة ذات

الشخصية المعنوية العامة المستقلة، في حين يقيس أيضاً تجربة المواطن والمُقيم والزائر والقطاع الخاص، إضافة إلى القطاع غير الربحي، ورضاهم عن جودة الخدمات المقدمة لهم من الأجهزة الحكومية.«

ويطبق المركز منهجية قياس للأداء، وفق «أفضل التجارب والممارسات العالمية في هذا المجال، والتي يتم من خلالها تحديد مؤشرات رئيسة لقياس الأداء نحو تحقيق الأهداف والمستهدفات المعتمدة للأجهزة العامة والمبادرات المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠، ثم متابعتها ومناقشتها بصفة دورية مع الأجهزة العامة، ليصدر المركز بعد ذلك تقارير ربع سنوية عن أداء الأجهزة ومدى تحقيقها تلك المستهدفات وتقدمها في تنفيذ المبادرات»، بحسب المدني، الذي لفت إلى أهمية قياس الأداء في الأجهزة العامة المتمثلة بمخرجات هذا القياس، من خلال تقارير دورية ترفع إلى القيادة العليا لتسهم في دعم وتمكين القيادة في اتخاذ القرار وتصحيح المسار إذا وجب الأمر.

وأشار المدني إلى أن مركز «أداء» يعمل على تنفيذ منهجيات وآليات قياس عدة لرضا المستفيد وجودة الخدمات الحكومية المقدمة له، إذ سيقوم المركز بتفعيل طرق مبتكرة تضمن قياس الأداء، ومن هذه الوسائل: الزيارات الميدانية، للتحقق على أرض الواقع من مستوى الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين، والتعرف بدقة على تجربتهم كما هي، ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة لتحسين مستوى الخدمات المعنية.

٦٥ ٪ من الهجمات الإلكترونية استهدفت جهات حكومية

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م

رابط الخبر

AM أبها: الوطن ٢٠١٨-٠٢-٠٤ ١:٣٤

إلكتروني تصيدي، استهدفت المملكة في «Email» تصدى مركز الأمن الإلكتروني التابع لوزارة الداخلية، لـ٢٦ مليون الفترة القليلة الماضية، وكان نصيب القطاع الحكومي ٦٥ % من الهجمات الإلكترونية خلال ٢٠١٧، منها محاولة اختراق. وأصدر المركز ١١٣ تنبيها بتهديدات إلى جميع الجهات الحكومية والمنشآت الحيوية ذات % ٥٩ العلاقة، مرفقة بمؤشرات الاختراق، وخطة المعالجة المناسبة

4

طائرات درون لمراقبة المحميات الفطرية

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض: سليمان العنزي ٢٠١٨-٠٢-٠٤ ١:١٢ AM

كشف نائب رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية الدكتور هاني تطواني، أن الهيئة تدرس حاليا مع عدد من الشركات، طرق جديدة لرقابة ومتابعة المناطق المحمية في المملكة، منها صور الأقمار الصناعية، والطائرات بدون طيار، وغيرها من الأساليب وأدوات التي تساعد في مراقبة ومتابعة كل ما يتعلق بالمحميات من حيوانات أو غطاء نباتي.

وأكد تطواني لـ«الوطن»، أن الهيئة ما تزال تتدارس مع الشركات الاستعانة بصور الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار، إلا أنها لم تصل إلى اتفاق نهائي حتى الآن، نظرا لارتفاع التكاليف المالية.

متنزهات وطنية

أشار نائب رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية، إلى تحديث «منظومة وطنية للمحافظة على الحياة الفطرية والتنمية الريفية المستدامة في المملكة العربية السعودية» وفقا للمستجدات البيئية، واقترحت الهيئة حماية ٧٥ منطقة جديدة، منها ٦٢ منطقة برية، و١٣ منطقة ساحلية وبحرية، ومن المخطط له أن تدير الهيئة ٣٥ محمية ١٥ محمية قائمة، و٢٠ مقترحة، على أن تدار ٤٠ منطقة «قائمة ومقترحة» من جهات أخرى، منها المتنزهات الوطنية التابعة لوزارة الزراعة في الرياض وعسير والطائف وغيرها، والمناطق التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية والمناطق والهيئة الملكية للجبيل وينبع وغيرها، وتقدر المساحة الإجمالية للمنظومة المقترحة بنحو ١٠,٤٢% من مساحة المملكة، تخصص لتنمية الموارد الطبيعية المتجددة في تلك المناطق لمنفعة الإنسان.

قطاع خاص

لفت تطواني إلى أن المحميات المقترحة لن تقوم الهيئة بإنشائها وتشغيلها كلها، بل هناك محميات سيتم إنشاؤها وتشغيلها بالتشارك مع مجموعات أخرى، منها جهات حكومية ومؤسسات قطاع خاص، مضيفا بأنه من المقترح أن يقوم القطاع الخاص بإدارة وتشغيل عدد من المحميات، ربما تكون منها محميات قائمة، مؤكدا في السياق ذاته على أن تشغيل المحميات ليس قطاعا ربحيا في معظم دول العالم، والقطاع الخاص لديه هاجس الربح، وذلك ربما يحد من توجه القطاع الخاص للاستثمار في المحميات الطبيعية.

جهاز إداري

أضاف نائب رئيس الهيئة السعودية للحياة الفطرية، «تشمل المناطق المحمية القائمة حاليا، ١٥ منطقة محمية، منها ١٢ برية و٣ بحرية، بهدف حماية مجموعة من النظم البيئية الطبيعية المتكاملة وهي: حرة الحرة، والخنفة، والطّبيق، والوعول، ومحازة الصيد، وجرف ريدة، وجزر فرسان، وعروق بني معارض، وجبل شدا الأعلى، وجزيرة أم القماري، ومجامع الهضب والجبيل للأحياء البحرية، إلى جانب ٣ مناطق تعد ملاذات لإعادة تأهيل الحبارى هي: النّيسيّة، ونفود العريق، وسجا وأم الرّمث .

ويجري تشغيل هذه المناطق المحمية بواسطة جهاز إداري وفني، يضم مديرا علميا لكل محمية، ورئيسا لفريق الجوالين الذين يقومون بمهمة المراقبة الأرضية لرصد الأحياء الفطرية في المحمية، ومنع المخالفات والتجاوزات، ويعاونهم في ذلك فريق المراقبة الجوية.

مراجعة مستشفيات خارج بوليصة التأمين ترفع سعر العلاج

المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الدمام: سمية السماعيل ٢٠١٨-٠٢-٠٣ ١١:٢٤ PM

فيما رأى عضوان في مجلس الشورى أن الوثيقة الصادرة من مجلس الضمان الصحي التعاوني، برفع تكلفة الاستقطاع الطبي في المستشفيات من ١٠٠ - ٣٠٠ ريال، كحد أقصى، ستحد من الاستفادة من التأمين الطبي، وتحرم مرضى من ذوي الدخل المحدود من حصولهم على الخدمات العلاجية .

أكد مجلس الضمان الصحي التعاوني أن زيادة الاستقطاع تحدث فقط إذا راجع المؤمّن له مركزا خارج الشبكة المعتمدة في بوليصة التأمين.

بديل لرفع التكلفة

قال عضو مجلس الشورى المتخصص في مجال التأمين الطبي الدكتور فهد العنزي لـ«الوطن»، أن «ارتفاع تكلفة الخدمة العلاجية يحدث نتيجة عوامل، أبرزها ارتفاع تكلفة الخدمات على شركات التأمين الطبية، فبتالي يجب أن يسهم المؤمّن له بتحمل جزء من التكلفة، ومن آثار ذلك منع المؤمن له من تكرار ذهابه إلى المستشفيات دون الحاجة إلى ذلك»، مشيرا إلى أن ارتفاع التكلفة يرشد الحصول على الخدمات العلاجية.

وأضاف، «هناك بديل لرفع التكلفة على المستفيد، وهي أن ترفع أقساط التأمين السنوية بمبلغ أعلى على المستفيد، دون الحاجة إلى رفع الخدمات الصحية، وفي هذه الحالة قد يحصل من شركات التأمين أيضا مبالغة في أسعار الأقساط، مما يؤدي إلى عبء كبير على رب العمل.«

منع المستفيد من العلاج

أوضح العنزي، أن «شركات التأمين يجب أن تكون حذرة من أي قيود تمنع المستفيد من حصوله على العلاج، وارتفاع التكلفة على المؤمن له، ومساهمته بدفع مبلغ أعلى سيحدان من الاستفادة من التأمين، وبالتالي سيحرم المؤمن له من الحصول على الخدمات العلاجية، خاصة ذوي الدخل المنخفض، ولكن في المقابل قد يفيد ذلك في ترشيد الحصول على الخدمات العلاجية»، مبينا أن شركات التأمين والخدمات الرقابية تلزمان المؤمن له بأن يدفع مبلغ الاستقطاع في حال دعت الحاجة إلى ذلك.

لا أؤيد القرار

يرى عضو مجلس الشورى، أستاذ التعميم المشارك في قسم إدارة الخدمات الصحية والمستشفيات في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقا الدكتور عبدالإله ساعاتي لـ«الوطن»، أن «القرار سيدفع ويشجع مقدمي الخدمات من أطباء وعيادات ومستشفيات على رفع أسعار الكشوفات، حتى يتحصلوا على نسبة أكبر، لذلك لا أؤيد رفع الحد الأقصى للاستقطاع إلى ٣٠٠ ريال»، مشيرا إلى أن رفع التكلفة سيحد من المراجعات الطبية، ويؤثر سلبا على المرضى والمحتاجين للعلاج.

اختلاف البوالص

ذكر الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين لـ«الوطن»، أن «المؤمّن له إذا راجع مركزا خارج الشبكة المعتمدة في بوليصة التأمين الخاصة، سيصل الاقتطاع الجديد إلى ٣٠٠ ريال كحد أقصى، أما إذا كان ملتزما بوثيقته وشبكتها المعتمدة التي بناءً عليه سعرت البوليصة، سيكافأ بتقليل المبلغ المقتطع من ١٠٠ إلى ٧٥ ريالا»، مشيرا إلى أن البوالص والطلبات تختلف باختلاف صاحب العمل الذي يقدم الخدمة الطبية للمؤمن عليهم.

حدود التغطية:
حد أقصى لكل شخص عن السنة: ٥٠٠ ألف ريال

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

فريق حكومي لدراسة عوائق وقضايا المستثمرين السعوديين خارج المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

تحركت وزارة التجارة والاستثمار لتشكيل فريق عمل من الجهات الحكومية المعنية بهدف مناقشة ودراسة التحديات والعوائق والقضايا التي تواجه المستثمرين السعوديين خارج المملكة لتقديم المساندة والدعم المطلوب من خلال اللجان المشتركة وإحالتها إلى الجهات المعنية للتسريع في عملية إيجاد حلول لها.
وعلمت "الاقتصادية" من مصادر مطلعة، أن الوزارة طلبت من المستثمرين السعوديين عبر مجلس الغرف السعودية التجارية الصناعية تقديم أبرز وأهم العوائق والقضايا والموقف الحالي منها خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين، والرفع بها لوزارة التجارة والاستثمار للبدء في وضع الحلول المناسبة لها عبر ٥٦ لجنة مشتركة بين السعودية وبعض الدول العربية والإسلامية والصديقة، التي تتولى وزارة التجارة والاستثمار رئاسة الجانب السعودي فيها.
يأتي ذلك، بعد قيام المملكة بإبرام عديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم مع بعض الدول العربية والإسلامية والصديقة بهدف تطوير سبل التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية، وقد انبثق عن تلك الاتفاقيات الثنائية تكوين عدد من اللجان المشتركة بينها وبين تلك الدول. ومن أهداف اللجان رسم عديد من الأسس في مختلف أوجه التعاون، ولتحقيق عديد من الأهداف الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية، وضمان تطبيق تلك الاتفاقيات، وذلك لعقد اجتماعات دورية لمناقشة العوائق والعمل على تعزيز الروابط بين البلدين، وإيجاد السبل الكفيلة لدعم وتنشيط التعاون فيما بينهم، ومناقشة المشكلات والعقبات التي تحدّ من تنشيط وزيادة التعاون بين البلدين، وعلى الأخص ما يعترض انسياب التعاون التجاري من عوائق وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال السعوديين للتعرف على الفُرص التجارية والاستثمارية.
كما تهدف اللجان إلى تبنّي الوسائل الفعالة التي تسهم في التعرف على الفرص الاستثمارية، ومساعدتهم على استغلالها وتشجيع تبادل الخبرات الفنية والتقنية بين الجهات المعنية في البلدين من خلال العمل على نقل تشجيع التقنية والتعاون في مجال البحث العلمي وتبادل الزيارات والمشاركة في البرامج التدريبية وفتح المجال للاستفادة من العمالة المتوافرة، وتنظيم ما يتعلق بها من إجراءات.
وذكرت المصادر أن الاستثمارات الزراعية السعودية في الخارج تأتي في مقدمة الاستثمارات التي تواجه تحديات وعوائق، أبرزها طول الإجراءات عند الرغبة في دخول المستثمرين في الاستثمار، وبطء وطول الإجراءات الجمركية وتعقيد إجراءات تطبيق الامتيازات الممنوحة بقانون الاستثمار، ما يؤدي إلى عدم تمكن المستثمر من الاستفادة منها، وضعف البنية التحتية في مناطق الإنتاج الزراعي والحيواني اللازمة لتشجيع المستثمر.
وذكرت المصادر أن ضعف البنية التحتية يتمثل في تهالك شبكات الري، وما يتطلب إنشاؤها من تكاليف استثمارية عالية وعدم وجود الطرق المعبدة والسكك الحديدية، والطاقة الكهربائية والخدمات المساعدة والقنوات التسويقية وعدم وجود أراض مخططة وجاهزة للاستثمار الزراعي "خريطة استثمارية ودليل زراعي". وتلجأ بعض الشركات إلى الاستثمار

حقوق الإنسان في الصحافة

خارج أوطانها لاستهداف تخفيض تكلفة الإنتاج لتوافر الأيدي العاملة الرخيصة أو المواد الخامة الأرخص أو الاستثمار داخل الأسواق المستهدفة خارج أوطانها لتسويق منتجاتها.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

محللون : قوة العلاقات السعودية ـ الإماراتية صمام أمان للاقتصاد الخليجي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

قال لـ"الاقتصادية" مختصون خليجيون في الشأن الاقتصادي، إن خلوة العزم السعودية - الإماراتية أسهمت في تطور العلاقات التجارية، مؤكدين أن التناغم في العلاقات كافة، جعل هناك تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي، ما أوجد شراكة قوية وتعاونا بين القطاع الخاص في البلدين.
وقال عبدالرحمن الراشد، رئيس لجنة الطاقة والاقتصاد في مجلس الشورى، إن العلاقات القوية بين السعودية والإمارات تشهد تطورا كبيرا عاما بعد عام، وذلك بفضل توافق الرؤى السياسية والاقتصادية حول كثير من القضايا سواء على المستوى المحلي أو على المستويين الإقليمي والدولي.
وأضاف، أن القطاع الخاص السعودي أكبر شريك استراتيجي اقتصادي في المنطقة مع الإمارات، حيث نشهد استثمارات سعودية ناجحة وتنمو بشكل متسارع في الإمارات خاصة في قطاع السياحة والفنادق، والعقار، والنقل العام، والاستثمارات المالية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في زيادة حركة التبادل التجاري بفضل تنسيق الجهود من خلال "خلوة العزم" بين السعودية والإمارات التي تهدف إلى تطوير العلاقة التجارية بين البلدين.
وأشار الراشد، إلى أن العلاقة بين السعودية والإمارات خاصة في شقها الاقتصادي تعتبر تاريخية وتشهد تطورا نوعيا، حيث أسهمت "خلوة العزم" في تعزيز العلاقات التجارية، مؤكدا أن هذه العلاقة ماضية في التطور بفضل رغبة القيادة في البلدين في تطويرها من خلال زيادة الاستثمارات بين القطاع الخاص في البلدين، وكذلك التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرسمية للقطاعات، وذلك من خلال تذليل العقبات التي قد تطرأ بين الحين والآخر .
من جانبه، قال أحمد البناء، المحلل الاقتصادي الإماراتي، إن القرارات والأنظمة والتشريعات التي تخدم القطاع الاقتصادي في البلدين ودول الخليج شجعت القطاع الخاص على زيادة استثماراته.
وأوضح، أن السعودية لديها استثمارات كبيرة في الإمارات، ولعل الأرقام والإحصاءات السنوية تؤكد ذلك، وكذلك الحال هناك استثمارات إماراتية في السوق السعودية خاصة في مجال العقار والتجارة وتبادل السلع والبضائع، هي الأخرى حققت قفزات عالية طوال السنوات الماضية.
ولفت، إلى أن هناك حركة للصادرات والواردات بين البلدين بشكل كبير جدا يعتبر الأكبر والأقوى في المنطقة، لذا فإن التعاون والعلاقة القوية بين القطاعين الخاص في البلدين تعتبر ترجمة لرؤية القيادتين في السعودية والإمارات نحو تحقيق شراكة اقتصادية وسياسية واجتماعية.
من جهته، قال جمال بو حسن، عضو مجلس النواب في البحرين، إن العلاقات المتميزة بين السعودية والإمارات تعتبر من العلاقات الأخوية المتميزة على الأصعدة كافة وفي جميع المجالات، إذ تعتبر السعودية أهم وأكبر شريك بين دول مجلس التعاون والدول العربية في حجم التبادل التجاري، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٣٢ مليار دولار، كما تبلغ الاستثمارات الإماراتية في السعودية نحو تسعة مليارات دولار، موضحا أن هناك نحو ٣٠ شركة إماراتية تعمل في السوق السعودية .
وأضاف بو حسن، أن السعودية شريك اقتصادي وتجاري استراتيجي للإمارات في المجالات التجارية والاقتصادية كافة، مشيرا إلى أن السعوديين يتصدرون قائمة المستثمرين العرب في السوق العقارية الإماراتية بما يزيد على مليار دولار

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧ في عقارات إمارة دبي بنسبة ١٣ في المائة من الاستثمارات العربية، موضحا أن هناك نحو مليوني مسافر سعودي إلى الإمارات سنويا ما يدل دلالة واضحة على الترابط بين الشعبين.
وشدد، على أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين تحتل مكانة متميزة، وهناك تبادل في الخبرات والإمكانات بين البلدين في المجالات الاقتصادية كافة بما يعزز مكانة هذه العلاقات النموذجية.
وأوضح، أن "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، ورؤية الإمارات ٢٠٢١ تتوافقان لما يحقق أهداف البلدين في الوصول إلى نتائج إيجابية ومثمرة لمصلحة البلدين.
وتابع، العلاقات التجارية والاقتصادية بين السعودية والإمارات تعتبر صمام أمان للاقتصاد الخليجي والعربي والإسلامي، وعمق استراتيجي واقتصادي، وهي علاقات اقتصادية يحتذى بها لتميزها وكونها فريدة ومتنوعة وصلبة، إذا ما قورنت بالعلاقات الاقتصادية الثنائية بين الدول.
من ناحيته، قال حجاج بو خضور، المحلل الاقتصادي الكويتي، إن هناك انطلاقة مهمة جدا حدثت في السعودية منذ عام ٢٠١٣، حيث وضعت السعودية استراتيجية لها نماذج بدأ تطبيقها منذ ٢٠١٣، مشيرا إلى أن بين هذه النماذج إيجاد شراكة تنموية واستراتيجية أمنية في المنطقة، وتعتبر الإمارات الأقرب لهذه النماذج التي حددتها الاستراتيجية، فقد انخرطت الدولتان من خلال تعاون في تأسيس تحالف إسلامي في المنطقة لحفظ الأمن والاستقرار، وكذلك التحالف العربي في "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل" لليمن، ولم تغفل تلك الاستراتيجية الشراكة التنموية والإصلاح الاقتصادي من خلال طرح مشاريع تنموية ستولد فرصا للتعاون.
وأضاف، أن وجود مجلس تنسيقي بين البلدين، باعتبار أن الإمارات تسير في الاتجاه ذاته والأقرب إلى تنفيذ استراتيجية و"رؤية السعودية ٢٠٣٠"، وهذا العمل المشترك سيخدم الخليج بشكل عام، موضحا أن العلاقة الاقتصادية المتطورة تعتبر القاطرة الرئيسة التي ستقود المنطقة الخليج للتطور والنمو.
يذكر أن تحليل لـ "الاقتصادية"، رصد تزيدا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، اذ بلغ نحو ٥٨٨ مليار ريال خلال عشرة أعوام وتحديدا من عام ٢٠٠٧ حتى نهاية عام ٢٠١٦.
وبلغ متوسط النمو السنوي في السنوات العشر نحو ٩,٨ في المائة بما يعادل ٤,٥ مليار ريال. كما بلغت قيمة الصادرات السعودية لدولة الإمارات نحو ٣٧٤,٩ مليار ريال، مقابل واردات من الإمارات إلى السعودية بقيمة بلغت نحو ٢١٤ مليار ريال.
وتتصدر السعودية والإمارات مجتمعتين، المرتبة الـ١٦ عالميا من حيث الناتج المحلي، فيما تشكلان نسبة ٤٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية.
وتتقدم الإمارات قائمة الدول الخليجية المصدرة إلى السعودية، كما تأتي في صدارة الدول الخليجية التي تستقبل الصادرات السعودية، وتأتي في مرتبة متقدمة في قائمة الدول العشر الأولى التي تستورد منها المملكة.
ويتمتع المستثمر السعودي بكل التسهيلات والإعفاءات، من أهمها إلغاء شرط عقد الإيجار وإعفاء المستثمر السعودي من رسوم اشتراكات غرفة أبوظبي وتوفير نحو ١٠٠ ألف متر مربع للمستثمرين السعوديين لفترة سماح إيجارية مدتها ثلاث سنوات للأراضي، فضلا عن تقديم موانئ أبوظبي للمستثمر السعودي عدة حوافز استثمارية في مدينة خليفة الصناعية "كيزاد" بما في ذلك خصومات تصل إلى ١٥ في المائة من قيمة إيجار المخازن والأراضي الصناعية والمكاتب ومحطات العمل، إضافة إلى إيجاد نافذة مخصصة للمستثمرين السعوديين لإنهاء إجراءاتهم الحكومية بسرعة، وكذلك دراسة الفرص الاستثمارية المشتركة داخل البلدين أو خارجها للاستثمار المشترك.

الرياض

إيقاف متعهد تنظيم فعاليات القرية التراثية بجازان إثر مقطع "زفة العروس"

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

جازان - قاسم الزرعي
استنكر أبناء منطقة جازان مشهد "زفة فتاة ورقصها مع الرجال" في القرية التراثية، خلال فعاليات تراثية أقيمت بالقرية التراثية في جازان.
واعتبر أبناء منطقة جازان أن ما حدث ينافي الأعراف والعادات والتقاليد والآداب العامة، مشددين على أنه لا يرتبط بعادات وتقاليد منطقة جازان فيما يسمى بالليلة الثانية من الزفاف.
من جانبه، بيّن مجلس التنمية السياحية بمنطقة جازان إن الفعالية غير معتمدة وإنما تم تنفيذها من قبل المتعهد بتنظيم فعاليات القرية التراثية.

وأكد مجلس التنمية السياحية في بيان له اليوم السبت بأنه أتخذ قراراً بإيقاف المتعهد فوراً والتحقق من ملابسات الموضوع، حيث أكد المتعهد في التحقيقات الأولية إنه قام بتوديع إحدى الفتيات المشاركات معه في الفرقة، حيث تم إدراجها ضمن الفعاليات المعتمدة دون الرجوع للجهات الرسمية أو مجلس التنمية السياحية للاطلاع عليها، مشدداً على أنه سيتم التحقيق في حيثيات الموضوع والرفع به لجهات الاختصاص.
من جهته، قال رستم كبيسي مدير هيئة السياحة والآثار بجازان لـ "الرياض" أن هذا تصرف للأسف شخصي من أحد المنظمين، وبالتحقيق معه أوضح المتعهد أن تلك البنت هي من ضمن البنات الصغار لديه في الفرقة وقام بعمل حفلة كونها ستغادر الفرقة، وأكد رستم أن هذا عمل غير مقبول من الجميع وتم طلب كرت العائلة الموضح به تاريخ ميلاد البنت للتأكد من عمرها، علما أنه تم إيقافه عن إقامة أي فعالية بالقرية حتى إشعار آخر.

الرياض

إصدار ٧ أدلة إرشادية ضمن ضريبة القيمة المضافة

المصدر: جريدة الرياض الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

الرياض - واس
نشرت الهيئة العامة للزكاة والدخل على موقع ضريبة القيمة المضافة VAT.GOV.SA مجموعة من الأدلة الإرشادية المخصصة لقطاعات وأنشطة مختلفة، يحتوي كل منها على معلومات وتوضيحات تتعلق بالمعاملات الضريبية وكيفية تطبيقها، وذلك بهدف دعم المنشآت المسجلة في ضريبة القيمة المضافة وتسهيل قواعد الامتثال الضريبي.
وشملت الأدلة الإرشادية القطاعات والأنشطة التالية: العقار، النقل، المجموعات الضريبية، الرعاية الصحية، الاقتصاد الرقمي، والنشاط الاقتصادي، إضافة إلى الأحكام الانتقالية. وأكدت الهيئة أنها ستنشر المزيد من الأدلة الإرشادية لقطاعات وأنشطة أخرى في المرحلة المقبلة، إضافة إلى تحديث الأدلة الإرشادية بشكل دوري.

ويعد الدليل الإرشادي لقطاع العقار موجه للمنشآت العاملة في القطاع العقاري في المملكة، بما في ذلك الأشخاص الذي يقومون ببيع أو تأجير عقارات تجارية أو سكنية.
أما الدليل الإرشادي لقطاع النقل فهو موجه للمنشآت العاملة في قطاعات النقل والشحن الدولي والمحلي على حد سواء، إضافة إلى موردي السلع والخدمات لهذه القطاعات، وتكمن أهمية هذا الدليل في توضيح المعاملة الضريبية لهذا القطاع ضمن نظام ضريبة القيمة المضافة، وينطبق الأمر ذاته على الأدلة الإرشادية لكل من قطاعي الرعاية الصحية والاقتصاد الرقمي.
وفيما يتعلق بالدليل الإرشادي الخاص بالأحكام الانتقالية، فإنه يهدف إلى ايضاح الأحكام الانتقالية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً، ويرغبون القيام بتوريد أو استلام سلع أو خدمات في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ أو بعده تتعلق بعقود تم إبرامها قبل بدء تطبيق النظام.
ويمثل الدليل الإرشادي للمجموعات الضريبية رؤية الهيئة العامة للزكاة والدخل فيما يتعلق بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على المجموعات الضريبية، ويشمل شرحاً للمواد المتعلقة بالمجموعات الضريبية التي نص عليها نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وهو موجه إلى الأشخاص المؤهلين لطلب تشكيل مجموعات ضريبية.
ودعت الهيئة العامة للزكاة والدخل المنشآت إلى زيارة الموقع الإلكتروني VAT.GOV.SA لضريبة القيمة المضافة، الذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وضعت خصيصاً لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الهيئات العامة المستقلة للإعلام .. بين النجاح والإخفاق

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

د. أمين الساعاتي

لا ننكر أن الإعلام السعودي حقق تطورات هيكلية كبيرة طوال تاريخه المديد، فقد بدأ الإعلام بإدارة للمطبوعات في الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية في مكة، ثم تابع تطوراته الهيكلية ليكون إدارة مستقلة في عام ١٩٥٤ تحمل اسم المديرية العامة للصحافة يوم أن كانت الصحافة فقط هي التي تمثل الإعلام، ولكن بعد تأسيس الإذاعة جرى تطوير المسمى إلى المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر. وكان الإعلام السعودي يومذاك مجرد صحافة للأفراد وإذاعة للحكومة، ولكن حينما تأسس التلفزيون الحكومي في عام ١٩٦٥ بمحطتيه في الرياض وجدة أصدر الملك فيصل في عام ١٩٦٢ أمرا ملكيا بتحويل المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر إلى وزارة للإعلام.
وظلت وزارة الإعلام تحبو مع مفهوم تقليدي للإعلام وهو "التبليغ والإعلام" أي تبليغ الرسائل الإعلامية إلى مستقبليها في الداخل والخارج، ولكن مع تقادم الأيام ودخول العالم في ثورة تكنولوجيا المعلومات والإنترنت تطور مفهوم الإعلام ولم يعد الإعلام يبلغ الرسائل فحسب، بل أصبح الإعلام يضطلع بمهمة التبليغ والتأثير والعمل على تحقيق الأفعال.
الإعلام اليوم كالأخطبوط يملك تغيير الواقع بالقوة الغاشمة، أي القوة الخفية التي تؤثر وتصنع الأحداث وتغير التوجه والوجهة.
وأمام الاعتراف بهذه القوة الخفية للإعلام الحديث اتخذت حكومة خادم الحرمين الشريفين في عام ٢٠١٢ قرارات ملكية تستهدف فصل الكيانات الإعلامية الرئيسة من وزارة الإعلام وإعطاءها استقلالية الكيان والأداء، حتى تستطيع أن تسبح في الفضاء مع الإعلام الرقمي الجديد، وتحقق للإعلام السعودي التطور المنشود وتجعله قوة ضاربة وآلة تغير وتفرض سيطرتها على الأحداث.

وبموجب هذه القرارات الملكية نشأت في عام ٢٠١٢ هيئة الإذاعة والتلفزيون وكلفت بتطوير الرسالة الإعلامية بما يتناسب مع المستجدات في عالم يزخر بإعلام يتجاوز عنان الفضاء ويسبح في سماوات مفتوحة.
وكذلك صدر أمر ملكي بتأسيس الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع كشخصية اعتبارية مستقلة والهدف هو تنظيم نشاط البث الإعلامي المرئي والمسموع وتطويره ومراقبة محتواه.
وعلى غرار استقلال هيئة الإذاعة والتلفزيون، والهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع صدر أمر ملكي باستقلال وكالة الأنباء السعودية.
وقبل هذا وذاك فقد صدر قرار من مجلس الوزراء في عام ١٩٦٣ باعتماد تطبيق نظام المؤسسات الصحافية الذي أعطى للمؤسسات الصحافية حقوق إصدار الصحف المحلية.
والسؤال المهم: هل كانت هذه الهيئات المستقلة عن وزارة الإعلام في مستوى المسؤولية، وهل نجحت في تطوير الرسالة الإعلامية، أم أن التطور الذي حققه الإعلام السعودي هو مجرد تطور هيكلي بعيدا عن الفعل الإعلامي المؤثر سواء على الصعيد المحلي أو الصعيد الخارجي؟!
الواقع أن تطور الإعلام الحكومي لم يكن حسب المأمول والمنتظر منه، وأن هيئات الإعلام المستقلة لم تحقق ما كنا نتمنى ونتوخى، وفي المقابل فإن إعلام القطاع الخاص السعودي الذي بدأ يأخذ طريقه إلى الوجود مع بداية التسعينيات الميلادية هو الذي يرود الإعلام السعودي ويثبت تقدمه ليس على مستوى الإعلام السعودي فحسب، وإنما على مستوى الإعلام في الساحتين الساحة الخليجية والساحة العربية، حيث أصبح الإعلام السعودي يهيمن على الساحتين العربية والخليجية، ولو لم يكن إعلامنا الخاص بهذا المستوى من القوة والتمكن لكنا قد خسرنا كثيرا، لأن المملكة في هذه المرحلة في أمس الحاجة إلى إعلام قوي ومؤثر في كل أنحاء عالمنا العربي!
حقيقة إن التطور الذي حققته المملكة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والرياضية يحتاج إلى إعلام قوي وموازي بحيث يستطيع أن يسلط الضوء على الإنجازات التي حققتها وتحققها الدولة السعودية.
مما سبق نلاحظ أن وزارة الثقافة والإعلام ـ بعد فصل الكيانات الإعلامية الصحافة، والإذاعة، والتلفزيون ـ فإن وظيفة الإعلام في الممارسات الفنية ذهبت إلى هيئات مستقلة.
ويبدو أن هذا التوجه هو التوجه الذي أخذت به كثير من الدول، حيث تسرعت هذه الدول إلى فصل الإعلام من وزارات الإعلام ومنحته استقلالية كاملة، ونأخذ على سبيل المثال المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية اللتين تسرعتا بإلغاء وزارت الإعلام، ولكن بعد تجربة مريرة أثبتت أن الإعلام الحكومي جزء لا يمكن الاستغناء عنه في منظومة المؤسسات الحكومية، هما الآن تعضان أصابع الندم وتفكران جديا في إعادة الإعلام الحكومي إلى منظومة الهيكل التنظيمي للحكومة حتى يعود أحد الأجنحة المهمة إلى المؤسسات الحكومية المتوازنة.
والخلاصة أننا ما زلنا ننتظر ونتطلع بأمل إلى الهيئات المستقلة للإعلام وهي "المؤسسات الصحافية، وهيئة الإذاعة والتلفزيون، والهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، ووكالة الأنباء السعودية" وننتظر منها أن تقوم بمبادرات إعلامية عصرية تتواءم مع ما وصلت إليه ثورة المعلومات والإعلام وما وصل إليه الإعلام الرقمي التفاعلي من تطور وقوة وتأثير.

أحياناً... هل جاء الفرج للمنشآت الصغيرة؟

المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط الخبر

فهد الدغيثر

تحدثت عبر هذه الصحيفة قبل أسبوعين عن بعض أنواع الفساد المسكوت عنه، والمتمثل في عصيان الأنظمة جهاراً نهاراً، واستشهدت بما يحدث في السعودية كمثال، وهو التوظيف المزيف للحصول على نسبة لـ «السعودة»، وعصيان أنظمة السير أمام الجهات الرقابية بلا خوف من متابعة، وإصدار بعض التقارير الطبية المزورة وغير ذلك. هذه المرة

سأتناول فساداً جديداً ومرعباً ومكلفاً ولا يتحدث عنه أحد، وهو ما يتصل ببناء المنازل الجديدة التجارية بهدف بيعها للمواطن، وهذه ظاهرة تنتشر في عدد من المدن العربية، في طليعتها القاهرة والرياض وغيرهما.
الكثير من الشباب بالطبع يتطلع لامتلاك منزل العمر، والعروض تنهال من كل صوب، العامل الأهم عند اختيار البيت هو الموقع، يليه السعر والتصميم والتنفيذ، غير أن الصدمة الهائلة تحدث بمجرد إتمام عملية الشراء البسيطة وانتظار تسليم الوحدة السكنية.
شاب سعودي يشتري منزلاً جديداً يقع ضمن سلسلة من المنازل المتشابهة الجديدة في أحد أحياء الرياض، مشهد نلحظه كثيراً في مدننا أخيراً بسبب الطلب الكبير على البيوت، المطوّر لمثل هذا المشروع عادةً إما فرد أو مؤسسة متوسطة للتطوير العقاري، أكمل هذا الشاب مفاوضاته، ووقّع عقد الشراء، ودفع الثمن كاملاً، المطور لم ينهِ مشروعه في الوقت المتفق عليه، ما اضطر الشاب إلى إكمال النواقص بنفسه، عندما انتقل إلى البيت ليبدأ حياته الجديدة بدأت المعاناة، تسرّبات المياه تغطي معظم جدران المنزل الجديد من الداخل والخارج، يتصل بالمطور ولا يجد الحماس المتوقع لإصلاح العيوب في تنفيذ الشبكة المائية، ما يضطر معه إلى توظيف فنيي صيانة على حسابه. لا أحدثكم عن وجود خرائط هندسية توضح مواقع الأنابيب، ولذلك فالحلول عبارة عن تخمين في تحديد مواقع التسرّب، يليه تكسير بلاط في مواقع متعددة، هذا على افتراض أن هذا «الفني» قادر على قراءة المخطط الهندسي أصلاً.

المؤلم في هذه القصة، أن هذا الشاب أمضى ثلاث سنوات وهو يصارع طواحين الهواء بحثاً عن مواقع تسريب المياه ثم محاولة إصلاحها، عطفاً على ذلك لم يتمكن حتى اليوم من إحضار الأثاث لكامل البيت.
لكن أين الخلل هنا؟ ولماذا يغامر هذا المطور في جودة البناء في سبيل جني الأرباح لتظهر هذه النتائج الكارثية؟ من واقع قصة الشاب، لا يوجد أي شعور بالمسؤولية أو الخوف لدى المطور، بل إن استجاباته لشكاوى المشتري تدل على الاستهتار. نقول ذلك على رغم قدرة هذا المطور على توفير مواد البناء وعقود التشييد بطريقة منافسة، كونه يوفر للشركات المنفذة مشاريع عدة، وبالتالي يملك قدرة تفاوضية للحصول على أفضل الأسعار.
لا أعلم في الحقيقة عن أي دور رقابي متوافر غير الذمة والأمانة والخوف من الله، لا يمكن الدولة سواء في المملكة أو مصر أو أي مكان آخر أن توظف مشرفين يجولون المدن للتأكد من سلامة كل منزل أو عمارة تحت التشييد، واعتماد المطور لتنفيذ التصاميم بالمهنية المطلوبة. إذاً، الحل الوحيد برأيي يكمن في الخوف من العقوبة والتأديب والمنافس، وسأعود للمنافسة بعد قليل، وهذا لم يطبَّق حتى الآن، هذا ما سيفعله الشاب المتضرر وعدد من جيرانه ممن يعانون من المشكلة نفسها ومن المطور نفسه. أتمنى أن يجد هذا الشاب ومن تضرر معه من يدافع عنه من المحامين الأقوياء، لإيقاف هذا الفساد المنتشر على نطاق واسع مع الأسف.
نعود ونذكِّر بأهمية بسط القوانين الشاملة مع العقوبات الرادعة في مجتمعاتنا العربية بشكل عام، لم تعد الثقة وحدها ولا الظن بنقاء الذمم كافيين لتيسير أمور الحياة والمعاش في المجتمعات النامية هذا الزمن.
هذه القصة مجرد مثال يوضح الحاجة للانتقال إلى المجتمع المسؤول والتنافس الخلاق الذي يعتمد على معايير الجودة، ما حدث للشاب قد يحدث لمريض يراجع عيادة طبيب مغمور، وقد يحدث لصاحب عربة اختار إصلاحها في ورشة غير مهيأة، لكنها تحمل تراخيص رسمية لممارسة عملها، وقد يحدث في مدارس خاصة تتجاهل أبسط ضروريات الموقع كمكان تعليمي، وتتجاهل تأثيثه بالطرق المهنية المعروفة ووسائل السلامة. يحدث ذلك لأننا، كشعوب تشتري الخدمات، كسالى في ملاحقة الفاسدين، وتتردد السلطات كثيراً في التشهير بهم عندما تقبض عليهم. في السعودية، ولا أعلم عن الدول العربية الأخرى، وإلى وقت قريب، وباستثناء بعض الحالات الضيقة، لا مشكلة أن يتقدم المتضرر باسمه الصحيح ويخرج لوسائل الإعلام، ولكن التشهير بمن تسبب له بالضرر ممنوع إلا بأمر قضائي.
اقتصادياً أيضاً توجد أضرار من نوع آخر، ذلك أن مقدم الخدمة ممن يقوم بعمله بمهنية وتميز لا يستطيع منافسة هؤلاء العبثيين بسبب انخفاض تكاليفهم، وهو أمر متوقع. لذلك، فأسواقنا وبيئتنا تعتبر طاردة في حقيقة الأمر للمؤسسات الكبيرة المهنية، وحاضنة للمرتزقة أمثال هؤلاء، وهذا لا يبشِّر بمستقبل واعد في تقديم مثل هذه الخدمات.
أخيراً، وجود هذه الظاهرة يخنق سوق العمل، ويقلل من فرص التوظيف. ما الذي يجبر المستثمر المزوّر الممارس للغش على توظيف الكفاءات من مراقبين ومشرفين ودفع رواتبهم المجزية طالما سمحنا له بمزاولة عمله الرديء من دون وجود الطاقم المهني المناسب وبلا مساءلة؟ نتكلم هنا عن آلاف الفرص التي يفترض أن تتوافر لشبان وشابات المجتمع ممن حصلوا على الشهادات الهندسية المناسبة لهذه الصناعة.

لاحظتم هنا أهمية توافر جميع الحلقات التي توصلنا إلى مجتمع متكامل قابل للنمو والاستدامة وتحديات الغد. غياب عدد من الحلقات المهمة في هذه السلسلة وغيرها كما أشرت، يبقينا في «مكانك راوح»، مهما بلغ حسن النوايا ومهما توافرت الأموال الداعمة.

وجود هذه الظاهرة يخنق سوق العمل ويقلل من فرص التوظيف ما الذي يجبر المستثمر المزور الممارس للغش على توظيف الكفاءات من مراقبين ومشرفين ودفع رواتبهم المجزية طالما سمحنا له بمزاولة عمله الرديء من دون وجود الطاقم المهني المناسب وبلا مساءلة؟

العطية: الرياض وأبوظبي تبذلان المال والرجال لإنقاذ اليمن

المصدر: الجزيرة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م
رابط المقال

أبها: سلمان عسكر ٢٠١٨-٠٢-٠٤ ١:١٦ AM
أكد وزير الأوقاف والإرشاد اليمني، القاضي الدكتور أحمد العطية، أن السعودية والإمارات أوقفتا التمدد الإيراني في اليمن، وأعادا تحرير الكثير من المواقع، ونشر الأمن والاستقرار في العديد من المحافظات، مشيرا إلى أن إيران الفارسية حاولت اختطاف اليمن السعيد من حاضنة العرب والخليج، وتغيير هويته غير أن فزعة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، جاءت لتنقذ اليمن من براثن الفرس وشبح الصفوية المارقة .
وقال العطية في تصريحات إلى«الوطن»، إن دور المملكة والإمارات حفظ لليمن مكانتها وعروبتها، كما أنقذ المساجد ودور القرآن والسنه النبوية والتي طالها الكثير منها عبث الحوثيين بتدميرها وتخريبها .

إعادة البناء

ذكر العطية أنه بعد الانقلاب الحوثي، بات اليمن بحاجة إلى إعادة بناء جميع مؤسساته الحكومية والأمنية والعسكرية، مشيرا إلى وجود جزء مغتصب من اليمن بأيدي الانقلابيين في صنعاء، وهناك عراقيل في المناطق المحررة، ومن ثم فإن الحكومة الشرعية مازالت تعاني من ظروف صعبة جعلتها تعلن ميزانية حرب وإجراءات تقشفية، مستنجدة في ذلك بدول التحالف لإعادة بناء الدولة وبسط الاستقرار، وقال «إن السعودية والإمارات استجابا لمطالب الشرعية، وواجها عدو اليمن الذي أراد إسقاطه في الطائفية المقيته»، مشيرا إلى أن المبادرة الخارجية التي كان للسعودية والإمارات الفضل فيها أنقذت اليمن عندما كان على حافة الهاوية المدمرة .

بذل الجهد والمال

قال العطية إن السعودية والإمارات ومنذ تشكيل التحالف العربي تبذلان المال والجهد والرجال لإنقاذ اليمن، مشيرا إلى عودة الحياة إلى طبيعتها في المناطق المحررة، وفوق ذلك نجد جنودهم في الجبهات وطائراتهم ومعداتهم تشارك لاستعادة الشرعية ودحر الانقلاب الحوثي الإيراني، مضيفا أن «الأمر لم يتوقف عند ذلك فحسب، بل الهلال الأحمر والإغاثة المتواصلة لليمن، كل ذلك بفضل روحين في جسد تمثله السعودية والإمارات .«
ولفت العطية إلى أن السعودية والإمارات تتوافقان وتسيران في طريق مستقيم منذ بدء عاصفة الحزم وحتى الآن، وخير دليل على ذلك حقن الدم اليمني في الأيام الأخيرة في عدن الحبيبة.

من كلمات العطية

السعودية والإمارات روحان في جسد واحد
البلدان أوقفا التمدد الإيراني في اليمن
فزعة خادم الحرمين أنقذت اليمن من براثن الفرس
المملكة والإمارات حفظتا لليمن مكانتها وعروبتها
أعادا الاستقرار إلى العديد من المحافظات
أنقذا المساجد ودور القرآن والسنه النبوية

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الوطن الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م http://www.al-jazirah.com/2018/20180204/cr1.htm
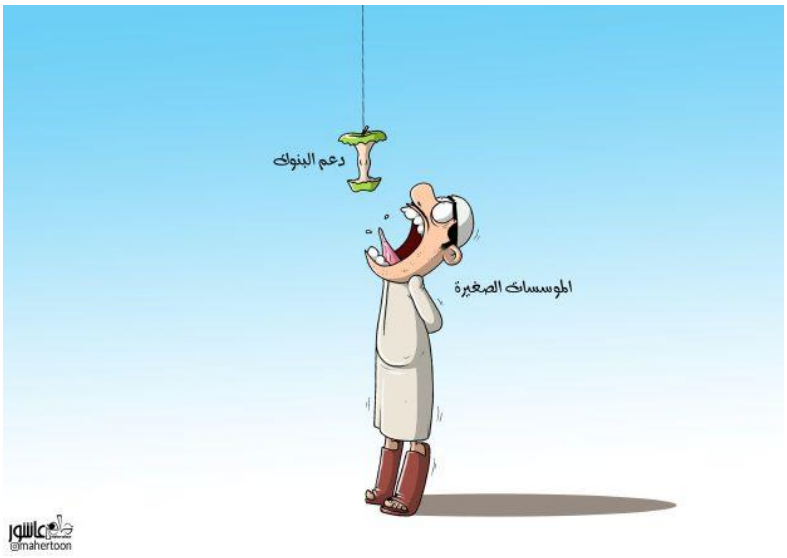	المصدر: جريدة الحياة الخميس ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٠١ فبراير ٢٠١٨م http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/27122530/%D9%85%D8%A7%D9%87%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D9%88%D8%B1